أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/04/21م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

صحيفة روسية: ما موقف تركيا من نشوب حرب روسية أمريكية؟ 3

الانتخابات المبكرة بتركيا.. الدوافع والحسابات..... 5

في حاجة أردوغان إلى انتخابات مبكرة..... 10

أمريكا تُريد الزَّج بِقُوّاتٍ سُعوديّة في شَمال شَرق سورية وأردنيّة في جَنوب غَربِها.. والخُطَّة إقامة ثلاثة كَيانات جَديدة مُستقِلّة.. تَحالفٌ رُباعيٌّ أمنيٌّ عَسكريّ عِراقيّ سوريّ إيرانيّ بِرعايةٍ روسيّة يتبَلور لمُواجَهة هذا المُخطَّط وتُغيَّب عنه تُركيا.. ونُقطَة الصِّفر انسحاب ترامب من البَرنامج النَّووي الإيراني بعد ثَلاثَة أسابيع.. والنَّتائِج كارِثيّة 12

رومانيا تعتزم نقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس 15

نائب رئيس الوزراء التركي: التبكير بالانتخابات سيفيد الاقتصاد..... 16

لافروف: الضربة الأمريكية في سوريا لم تتجاوز خطوطنا الحمراء 18

روسيا: لا نعلم إن كانت حدود سوريا ستبقى على حالها أم لا..... 19

واشنطن تهدد أنقرة بـ"عقوبات" بسبب صفقة "إس 400" الروسية 20

دينيس روس: على واشنطن تزويد إسرائيل بالقدرة على استهداف أيّ بنيةٍ تحتيةٍ مرتبطةٍ بإيران في سوريّة وإلغاء الاتفاق النوويّ سيُثير الشكوك حول تقلّبات أمريكا 22

ترمب وسياسته الخارجية.. تحولات وصدمات 25

الخارجية الأمريكية تتخلى عن مصطلح "الأراضي المحتلة" في تقريرها السنوي الجديد 29

إيران تحذر الإسرائيليين: صواريخنا وراءكم والبحر أمامكم..... 31

ترامب يستعد لقتل "الاتفاق النووي" مع إيران الشهر المقبل وقادة اوروبيين يحاولون إقناعه بالتريث 33

روسيا تشهر ورقة تقسيم سورية: الضربة الثلاثية قتلت "جنيف" 37

وزير سابق يكشف عن كارثة جديدة تهدد مصر.. هذه تداعياتها 41

لماذا أسقطت واشنطن كلمة "الاحتلال" الإسرائيلي؟..... 44

قائد الجيش الايراني: أقصى مدى لعمر "الكيان الصهيوني" هو 25 عاماً..... 46

صحيفة روسية: ما موقف تركيا من نشوب حرب روسية أمريكية؟

لندن- عربي21 20\4\2018

نشرت صحيفة "سفوبودنايا بريسا" الروسية تقريرا أعده زاؤور كاراييف حول موقف تركيا في حال نشوب حرب بين الغرب وروسيا.

وكان التقرير بعنوان: "في حرب الغرب مع روسيا أردوغان سيكون ضدنا".

وبدأ التقرير بسؤال يقول: "ما حاجة واشنطن إلى سوريا؟"، وكانت الإجابة: "أولا، يمكن للولايات المتحدة، من خلال الهيمنة في المنطقة، أن تزيد من فرص تحقيق مصالحها في إيران. ويمكن للسيطرة على سوريا أن تساعد في شن حملة عسكرية ضد إيران. فبعد مجيء روسيا إلى الجمهورية العربية السورية، اضطرت واشنطن إلى تغيير استراتيجية عملها المحددة. على ما يبدو، في الوقت الحاضر تمكنت من اختيار نهج جديد، يرضي الجميع في الغرب"، وأضاف: "الآن، في لندن وفي واشنطن يروّجون بنشاط للحملة العسكرية المقبلة، مع إشادتهم بالضربة الأخيرة المرتبطة بالأسلحة الكيميائية المزعومة".

ورأى التقرير أنه "من الواضح أن هذه الحالة تقسم العالم.. جهة ما تدعم موقف موسكو في الشرق الأوسط، ولكن الأغلبية إلى جانب الولايات المتحدة"، ليصل إلى السؤال المحوري في التقرير وهو: "من المثير للاهتمام إلى جانب من ستقف تركيا في هذه المواجهة التي تنذر بالتحول إلى الطور الساخن؟".

وللإجابة على السؤال، التقت الصحيفة مع الخبير التركي أندير عمريق، والذي قال جوابا عن السؤال: "لحسن الحظ، فإن هذه المخاطر ليست كبيرة الآن. لن تكون هناك حرب بين روسيا والولايات المتحدة، على الأقل لن تعلن إحداهما الحرب على الأخرى، لكن يمكن أن تتصرفا في سوريا كعدوتين. هذا يحدث بالفعل، وقد وقع بالفعل ضحايا من روسيا، لكن هذا لا ينطبق على التوقعات التي ذكرتها. لا تحتاج أي منهما نزاعا في سوريا تنتج عنه حرب نووية".

وحين سألته الصحيفة: "ولكن ماذا لو حدث ذلك، فمع أي جهة ستقف تركيا؟".

الخبير التركي أجاب قائلا: "الخيار الأفضل هو الحياد، لكن الاتفاقات الدولية القائمة تستبعد مثل هذه الفرضية. تركيا، حليف عسكري للولايات المتحدة، وهذا منصوص عليه في مشاركتها في حلف الناتو وفي

معاهدات منفصلة مع واشنطن. لذلك، في حال تعرضت الولايات المتحدة لتهديد، فسوف تضطر تركيا إلى توفير قواتها لحماية حليفتها. كان الأمر كذلك من قبل، وهو كذلك الآن، وإلا فإن كل هذه المعاهدات لن يكون لها معنى".

الانتخابات المبكرة بتركيا.. الدوافع والحسابات

سعيد الحاج الجزيرة نت 20\4\2018

بعد سنة بالضبط من الاستفتاء الشعبي الذي أقر اعتماد النظام الرئاسي في تركيا؛ أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة يوم 24 يونيو/حزيران القادم، أي قبل سنة وخمسة أشهر من موعدها المقرر مسبقاً.

وجاء إعلان أردوغان بعد لقاء قصير جمعه مع زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي الذي كان قد بادر للدعوة إلى تبكير الانتخابات، باعتباره شريكاً للحزب الحاكم ضمن ما أطلق عليه اسم "تحالف الشعب".

دوافع وأسباب القرار

كانت تركيا قد اختارت تحويل نظام الحكم فيها من برلماني إلى رئاسي في تعديل دستوري أقر في أبريل/نيسان 2017 بنسبة 51.4%، على أن تتم الانتخابات المحلية (البلدية) في مارس/آذار 2019، والانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتزامنة في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه.

فكرة الانتخابات المبكرة كانت حاضرة دائماً لدى حزب العدالة والتنمية، باعتبار أن الفترة الزمنية حتى نهاية 2019 طويلة جداً؛ وهو ما يجعل البلاد عرضة لأي ضغوط أو اهتزازات تستهدف الملف الاقتصادي تحديداً.

ويرى الحزب أن الإشكال الدستوري ما زال قائماً على شكل تداخل "هجين" بين النظام البرلماني المستمر رسمياً والرئاسي المقر دستورياً والمطبّق فعلياً، مما يفرض التخلص من هذه الثنائية وتثبيت النظام الرئاسي في أسرع وقت ممكن.

دولت بهجلي –الذي فتح الباب لإعادة نقاش النظام الرئاسي ثم إقراره– كان هو نفسه الذي دعا إلى الانتخابات المبكرة قبل إقرارها، وهو ما دعا الكثيرين للاعتقاد بأن الأمر متفق عليه مع الرئيس أردوغان، خصوصاً وأن اللقاء بين الرجلين لم يدم طويلاً وخرج منه القرار الحاسم بموعد للاقتراع أقرب من الذي اقترحه الأول.

يشكل التناقض الدستوري الأرضية التي بُنيت عليها فكرة الانتخابات المبكرة، بحيث تخرج تركيا من حالة عدم وضوح الرؤية، وتحسم الأمر بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية وبدء تطبيق النظام الرئاسي، مما يسمح باستقرار الأوضاع السياسية وينعكس إيجاباً على الاقتصاد.

ولكن يبقى تبكير الانتخابات الآن –بعد نفي ذلك مراراً– قراراً سياسياً له علاقة بحسابات الربح والخسارة في المقام الأول؛ فعملية "غصن الزيتون" في عفرين رفعت شعبية أردوغان وحزب العدالة والتنمية بشكل ملحوظ.

فقد اعتبرت تلك العملية نصراً قومياً كبيراً احتفى به كافة الأتراك، وهو على ما يبدو ما راهن عليه أيضاً حزب الحركة القومية. وبهذا المعنى فإن التبكير بالانتخابات يضمن عدم تقادم الانتصار وتراجع أهميته لدى الناخب التركي، وبالتالي ضرورة استثماره على الوجه الأمثل.

يُعرف أردوغان وحزبه العدالة والتنمية باعتمادهما على استطلاعات الرأي الدقيقة، ويبدو أنها قدمت لهما نتائج مطمئنة، أو على الأقل أفضل من توقعات الموعد السابق للانتخابات المصيرية المختلفة عن كل سابقاتها، من حيث أهميتها وحساسيتها وما سيترتب عليها لفترة طويلة.

التوقيت القاتل للمعارضة

وفي المقابل؛ ثمة من يرى أن هناك خطرين حاول أردوغان تجنبهما بقراره التبكير بالانتخابات، أحدهما داخلي والآخر خارجي وبينهما علاقات وترابط؛ فرغم بعض المؤشرات الاقتصادية الإيجابية مؤخراً، فإن تراجع الليرة المستمر في مقابل العملات الأجنبية أعطى إشارات موحية بما أسماه الرئيس التركي "حرباً اقتصادية لن تركّع تركيا".

وهنا يكون التبكير بالانتخابات –من وجهة نظر الحزب الحاكم– عاملاً حاسماً، سينهي الفترة الانتقالية ويضع تركيا على سكة نظام سياسي جديد مستقر وقوي. وتضاف إلى ذلك مستجدات الأزمة السورية التي تشير إلى تطورات كثيرة محتملة، ولا تحمل كلها بالضرورة أخباراً سارة لتركيا فضلاً عن سورياوالسوريين.

فالضربة الثلاثية الموجهة لنظام الأسد، والقصف المتبادل بين إيران ودولة الاحتلال الإسرائيلي، واحتمالات التوتر بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، وأفكار استقدام لاعبين إضافيين إلى الشمال السوريين؛ كلها

تطورات تكتنف تعقيدات إضافية لأنقرة ووجودها على الأراضي السورية، وموقفها بين حلفاء الأمس في واشنطن وشركاء اليوم في موسكو.

وبذلك يكون أردوغان قد استبق أي تطورات سلبية محتملة، بكل ارتداداتها على الأمن والاقتصاد التركيين، بإعلان موعد الانتخابات بعد نحو شهرين فقط للتقليل –قدر الإمكان– من فرص تأثير هذه الأحداث.

إذن؛ من ناحية المبدأ فإن الانتخابات المبكرة تقدم للرئيس التركي وحزبه والحزب المتحالف معه أفضل الفرص للفوز مقارنة بإجراء الانتخابات في موعدها، وذلك باستثمار خيار متاح ديمقراطياً ودستورياً، ويقع في إطار اللعبة الانتخابية التي يبرع فيها أردوغان منذ أكثر من 18 عاماً، مما دفع كثيرين لتسميته "داهية الانتخابات" أو "عبقري الصناديق".

لكن التوقيت "المبكر جداً" له دلالته المستقلة بحد ذاتها، والمتعلقة بالمعركة الانتخابية والمنافسة مع الخصوم؛ فمدة 67 يوماً لا تبدو كافية للمعارضة بقيادة حزب الشعب الجمهوري لترتيب أوراقها.

ذلك أن المعارضة لم تنضو حتى الآن تحت تحالف أو اتفاق ما أسوة بحزبيْ العدالة والتنمية والحركة القومية، ولا اتفقت على مرشح توافقي لمنافسة أردوغان، وستكون الفترة الزمنية ضيقة جداً عليها لاختيار مرشحيها وبرامجها الانتخابية والبدء في حملاتها الانتخابية.

وهنا خصوصية تتعلق بـ"الحزب الجيد" –بقيادة ميرال أكشنار– المنشق عن حزب الحركة القومية، الذي قد يكون أمام مشاركته في الانتخابات عائق قانوني يتعلق بتأسيسه حديثاً، أو على الأقل لن يجد الفرصة الزمنية الكافية لترتيب أوراقه، وهو مكسب خاص –في المقام الأول– بحزب الحركة القومية حليف العدالة والتنمية.

ضبابية الفرص والتوقعات

وفي المقابل؛ يبدو العدالة والتنمية أكثر جهوزية من باقي الأحزاب للانتخابات، فقد أنجز الجزء الأكبر والأهم من عملية التجديد لأطره القيادية وكوادره ومؤسساته، وبدأ فعلياً –وإن لم يكن رسمياً– الحملة الانتخابية منذ أسابيع، عبر المؤتمرات والمهرجانات الحاشدة التي تقدمها الرئيس وقيادات الحزب

بالمحافظات، إضافة طبعاً لحضور وجاهزية مرشحه القوي للرئاسة صاحب التاريخ والإنجازات والكاريزما: أردوغان.

في المقابل؛ تعتمد المعارضة التركية سردية خوف العدالة والتنمية من المواجهة الانتخابية، وتراجع شعبيته المستمر وعدم قدرته على إدارة البلاد بنجاح، وبالتالي اضطراره لخيار الانتخابات المبكرة لوقف نزيف أصواته وشعبيته.

كما أن المعارضة –بقيادة حزب الشعب الجمهوري– ستركز على فكرة إجراء الانتخابات في ظل حالة الطوارئ التي جددت للمرة السابعة مؤخراً. ورغم أن ذلك لا يتعارض مع الدستور التركي؛ فإنها ثغرة ستحاول المعارضة جهدها الاستفادة منها بالدرجة القصوى.

أخيراً، ثمة رهان واضح من حزب الشعب الجمهوري (الكمالي) وحزب السعادة (الإسلامي) على إمكانية ترشح الرئيس السابق عبد الله غل ليكون مرشحا توافقيا في مواجهة أردوغان، وهو الخيار الذي لا يبدو واقعياً ولا مقبول الفرص في ظل ما سبق ذكره، إضافة إلى شخصية غل البعيدة عن المغامرة والمخاطرة.

والمغامرة تحديداً هي الوصف الأمثل لما أقدم عليه أردوغان؛ فنتيجة الانتخابات ليست مجرد عملية حسابية تجمع فيها نسب الأحزاب أو المرشحين، وإنما عملية معقدة جداً تتداخل فيها عدة عوامل داخلية وخارجية، سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وثقافية وإعلامية ونفسية، في مرحلة حساسة من عمر الدولة التركية، وبعد استفتاء شعبي كانت له مفاجآته، وبعد 16 عاماً من حكم العدالة والتنمية.

ورغم القرب النسبي لموعد الانتخابات؛ فإن الوقت ما زال باكراً للحديث عن الفرص والتوقعات واستطلاعات الرأي، على الأقل باعتبار أن أحزاب المعارضة لم تحدد مرشحيها للرئاسة بعدُ، باستثناء "الحزب الجيد" الذي أعلن ترشيح رئيسته ميرال أكشنار نفسها.

بيد أنه ليس من قبيل المبالغة القول إنه من الصعب ظهور منافس جدي وقوي للرئيس الحالي، نظرا إلى كل ما سبق تفصيله. بل يبدو أردوغان قادراً على حسم المنافسة من الجولة الأولى دون الحاجة لجولة إعادة مع أقرب منافسيه، أو الفوز في الجولة الثانية في أسوأ الأحوال.

وأما الانتخابات البرلمانية فيصعب توقع نتائجها الآن حيث لم تتضح بعدُ البرامج الانتخابية وقوائم المرشحين لمختلف الأحزاب، فضلاً عن عدم التأكد من قدرة أحزاب المعارضة على التحالف وخوض المنافسة معاً.

لكن هذه الانتخابات البرلمانية –في كل الأحوال– تفقد في هذه المنافسة شيئاً من أهميتها لصالح الانتخابات الرئاسية، باعتبار بدء تطبيق النظام الرئاسي الذي تتراجع –في ظله– أهمية الأحزاب لصالح مؤسسة الرئاسة، وتتشكّل تيارات سياسية أوسع تمثيلاً من الأحزاب.

في حاجة أردوغان إلى انتخابات مبكرة

خورشيد دلي العربي الجديد 20\4\2018

لم تكن دعوة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى انتخاباتٍ رئاسيةٍ وبرلمانيةٍ مبكرة مفاجئة للمتابعين. ولعلها لم تأت منه أولاً، إذ سبقه إليها حليفه رئيس حزب الحركة القومية، دولت باهجلي، والذي يسجل له أنه كان الأول دوماً في الدعوة إلى مثل هذه الانتخابات مراراً منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي. ولا يتعلق المهم هنا بمن دعا أولاً إلى هذه الانتخابات، بل بالأسباب التي تقف وراء هذه الدعوة.

لعل في مقدمة هذه الأسباب أن أردوغان يعتقد أن العملية العسكرية في عفرين في شمال سورية زادت من شعبية حزب العدالة والتنمية في الداخل التركي، وأن المنطق يقتضي منه تحويل هذا الإنجاز العسكري إلى انتصار سياسي يصب في الداخل، ولعل هذا ما يفسر إشارته إلى جملة الظروف الخارجية وتأكيده بالقول: "إنه نتيجة للعمليات العسكرية التي نخوضها في سورية، والأحداث التاريخية التي تشهدها منطقتنا، بات من الضروري لتركيا تجاوز حالة الغموض في أسرع وقت ممكن"، مع أن الإشارة إلى حالة الغموض في الداخل لا تبدو واضحة كثيراً، إلا أنها توحي بجملة العوامل الداخلية الاقتصادية والحزبية والسياسية، فعلى صعيد الاقتصاد ثمّة مخاوف تتعزّز من الدخول في أزمة اقتصادية، على الرغم من النهضة الاقتصادية الكبيرة التي حققتها تركيا خلال العقد الماضي. ولعل من أهم أسباب هذه المخاوف التراجع الكبير في سعر الليرة التركية مقابل الدولار، والنسبة الكبيرة للاستيراد مقابل التصدير، وازدياد حجم الديون الخارجية والداخلية، وهو ما يشكل قلقاً كبيراً لحزب العدالة والتنمية، وسط الخشية من أن تؤدي تداعيات ما سبق إلى التأثير على الحاضنة الشعبية لحزب العدالة والتنمية. وعلى المستوى الحزبي والتحالفات، ثمّة مخاوف تتعزّز لدى تحالف حزبَي العدالة والتنمية والحركة القومية من صعود نجم الحزب القومي الجديد (الجيد أو الخير) بزعامة ميرال أكشنار التي انشقت عن حزب الحركة القومية، وكذلك من التحالف الجديد الناشئ بين حزب الشعب الجمهوري الذي يمثل إرث أتاتورك وحزب السعادة الذي يمثل إرث مؤسس الإسلام السياسي التركي، نجم الدين أربكان.

واللافت أن هذه التحالفات بدأت تعمل بمنهجية نقدية تجاه ممارسات حكم حزب العدالة والتنمية، فيما يتعلق بالحريات والصحافة والاعتقالات في ظل حكم الطوارئ بعد الانقلاب العسكري الفاشل صيف العام

2016. والخطورة هنا أن الجمهور الذي تعمل عليه هذه التحالفات الجديدة هو نفسه الذي يراهن عليه حزب العدالة والتنمية في زيادة شعبيته، لتحقيق فوز ساحق في الانتخابات المقبلة. وربما وجد تحالف أردوغان – باهجلي أن أي تأخير في إجراء الانتخابات المبكرة سيصب لصالح التحالفات المعادية، لاسيما إذا انضم حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد إلى هذه التحالفات الجديدة، نكاية بأردوغان ومحاولة لإخراجه من السلطة. وعليه، تأتي خطوة الانتخابات المبكرة تعبيراً عن خطوة دستورية قانونية، تدرك أهمية استثمار عامل الوقت، لكي لا تستغل المعارضة هذا العامل لصالحها، خصوصاً وأن الوقت المتبقي لإجراء الانتخابات المبكّرة غير كافٍ للمعارضة في تنظيم صفوفها بشكلٍ يشكل خطراً على تحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية الراسخ. لكن الأهم بالنسبة لأردوغان يبقى العامل السياسي، إذ انه يعتقد أن حزب العدالة والتنمية بات بحاجة إلى بنية سياسية جديدة لإدارة المرحلة المقبلة، فجملة الظروف السياسية والداخلية تفرض على الحزب مثل هذه البنية الجديدة، لجهة الإدارة والقرارات والسياسات والخيارات، وهو ما يجعل صيف تركيا انتخابياً ساخناً، لا يقل سخونة عن حرارة الحروب المشتعلة في الجوار الجغرافي.

أمريكا تُريد الزَّج بِقُوّاتٍ سُعوديّة في شَمال شَرق سورية وأردنيّة في جَنوب غَربِها.. والخُطَّة إقامة ثلاثة كَيانات جَديدة مُستقِلّة.. تَحالفٌ رُباعيٌّ أمنيٌّ عَسكريّ عِراقيّ سوريّ إيرانيّ بِرعايةٍ روسيّة يتبَلور لمُواجَهة هذا المُخطَّط وتُغيَّب عنه تُركيا.. ونُقطَة الصِّفر انسحاب ترامب من البَرنامج النَّووي الإيراني بعد ثَلاثَة أسابيع.. والنَّتائج كارِثيّة

عبد الباري عطوان رأي اليوم 20\4\2018

لا نَعتقِد أن الاجتماع الذي استضافته طِهران اليوم الخميس وَضَم مَسؤولين عسكريين وأمنيين على مُستَوى عالٍ من كل من روسيا وسورية والعِراق، علاوةً على الدَّولة المُضيفة إيران، كان هَدفُه الحقيقيّ تَنسيق جُهود مُكافَحة الإرهاب، مِثلما أعلن العميد أمير حاتمي، وزير الدِّفاع الإيراني، وإنّما الاستعداد لمُواجَهة خُطط الانسحاب الأمريكي من سورية، ومِلئ الفَراغ الذي سيَنجُم عن ذلك بقُوّاتٍ عربيّة "سنيّة" من السعوديّة والإمارات وقطر والأردن ومِصر أيضًا، إذا سارَت الأُمور مِثلما تشتهي سُفُن دونالد ترامب.

جميع مُخطَّطات التدخُّل العَسكري في سورية والعِراق وليبيا واليمن جاءت تحت ذريعة مُحارَبة الإرهاب، و"الدولة الإسلاميّة" أو "داعش" على وَجه الخُصوص، وانتهى هذا التَّنظيم تقريبًا، وخَسِر عاصِمَته الأولى (الرقّة)، والثانية (المُوصل) ومُعظَم الأراضي التي كان يُسيطِر عليها، بينما تتعاظَم هذهِ المُخطَّطات وتتناسل بدَعمٍ أمريكيٍّ وغربيّ وإقليميّ أيضًا، والهَدف استنزاف العَرب والمُسلمين، وتَمزيق دُوَلِهم وشُعوبِهم.

***

هُناك أحاديثٌ تتردَّد بقُوّة في أروِقَة مراكَز البحث الغربيّة والروسيّة معًا عن وُجود خُطط أمريكيّة لإقامَة ثلاثة كيانات جَديدة في سورية:

ـ الأوّل: كَيانٌ كُرديٌّ في شمال سورية يشمل الحسكة والقامشلي، ويمتد حتى منبج وعفرين، وتُريد أمريكا إنشاء قُوّة من 30 ألف جندي من الأكراد لحِماية هذا "الكوريدور"، وتَوظيف قواعِدها العَشرين في المِنطَقة في خِدمة تَدريب هذهِ القُوّات وتَسليحِها.

. الثّاني: إقامة كيان أو جيب عربي سُنّي يَكون نُواة لدَولة قبائل "شمّر" تمتد من جَنوب الحسكة وحتى دير الزور على طُول شَرق الفرات، تُسيطر على حُقول النفط والغاز في المِنطقة التي يُوجَد في جَوفِها نِصف

احتياطات الطَّاقة السُّوريّة، وهذا ما يُفسِّر الاهتمام الأمريكي المُبالَغ فيه بالسيد أحمد الجربا، أحد شُيوخ قبائِل شمّر البارِزين.

. الثَّالث: تأكيد مصدر عسكري روسي نقلت عنه وكالة "سبوتنيك" الرسميّة، أنّ المُسلَّحين في جنوب غرب سورية، والجيش السوري الحُر، ومُقاتِلي "جبهة النصرة"، يُخطِّطون لشَن هُجومٍ واسِع بِدَعمٍ أمريكيّ لإقامة كيان جديد يَضُم مُحافظات السويداء والقنيطرة ودرعا، وتكون الأخيرة عاصِمَته، وأنّه جرى تشكيل قُوّة عسكريّة قَوامُها 12 ألف مُقاتِل، وقالت السيدة ماريا زاخاروفا، المُتحدِّثة باسم الخارجيّة الروسيّة اليوم الخميس أنّ "بِلادَها تَملُك معلومات حول مُحاولات المُعارضة السوريّة وتنظيم جبهة النصرة إقامة مِنطَقة حُكم ذاتي جنوب سورية بِدَعمِ أمريكا".

الاجتماع الرُّباعي الذي انعقد في طهران اليوم، تَزامَن مع قِيام الطَّائِرات الحَربيّة العِراقيّة في ضَرب أهداف وقواعِد لمُقاتِلي تنظيم "داعش" داخِل سورية، ممّا يعني أنّ الحِلف العَسكري والأمني الجَديد الذي يتبلور حاليًّا، وتُغَيّب عنه تُركيا، ربّما يَتحوَّل إلى حِلفٍ عَسكريّ للتَّصدِّي للقُوّات الأمريكيّة إذا بَقيت في سورية بطَريقةٍ مُباشِرة أو غَير مُباشِرة، أو لأي قُوّات عربيّة "سُنِّية" يُمكِن أن تَحِل مَحلّها.

التَّطوُّر اللَّافِت، هو التَّقارُب السُّوري العِراقي بِرِعايةٍ إيرانيّة ومُبارَكة روسيّة، ممّا يُؤَشِّر إلى احتمال خُروج العِراق من تَحت المِظلَّة الأمريكيّة بِشَكلٍ نِهائيّ، وهُناك تقارير إخباريّة من داخِل العِراق تقول أن السيّد حيدر العبادي، رئيس الوزراء، الذي يُعتَبر حليف أمريكا في العِراق بَدأ يُخَطِّط لنَقل البُندقيّة إلى الكَتِف الإيراني، وأنّ إدانة السيد مُقتدى الصدر للعُدوان الثُّلاثي على سورية يأتي تَناغُمًا مع التَّوجُّه الجَديد رغم تَشكيك البَعض، والقَول بأنّه تَكتيكٌ انتخابِيٌّ مَحْضْ.

إدارة الرئيس ترامب التي تَقتَرِب من مَوعِد الانسحاب من الاتّفاق النَّووي الإيراني، تُريد مُحارَبة إيران بِقُوّات العَرب وأموالهم، وهذا ما يُفسِّر مُطالَبتها لدُوَل مِحور "الاعتدال" بإرسال قُوّات إلى شمال شرق سورية للتَّصدِّي للميليشيات العَسكريّة السُّوريّة والعِراقيّة المَدعومة إيرانيًّا، ودَعم الكَيانين المُفتَرضين العَربيّ والكُرديّ "السُّنِّيين" شَرق الفُرات.

***

الخِشية كُل الخِشية أن تتورَّط السعوديّة في الشَّمال الشَّرقي السُّوري، والأُردن في الجَنوب الغَربي رُضوخًا للإملاءات والإغراءات الأمريكيّة مَعًا، وآخر الإغراءات، عَرض من الرئيس ترامب تُصبِح من خِلاله السعوديّة "حليف استراتيجي" لأمريكا من خارِج حِلف النِّاتو، وفي الخانَةِ نَفسِها التي تَضُم إسرائيل والأُردن وكوريا الجَنوبيّة.

ربّما تكون إسرائيل حصلت على أربعة مِليارات دولار سَنويًّا كمُساعَدات أمريكيّة، وأحدَث ما في التَّرسانة الأمريكيّة من طائِرات حَربيّة وصَواريخ وتِكنولوجيا عَسكريّة، ولكن ما الذي حَصل عليه الأُردن غير الجُحود، وطائِرات "إف 16" قَديمة مُتهالِكة، وبعض الدَّبّابات التي خَرجت من الخِدمة لانتهاء عُمرِها الافتراضيّ، يُسَدِّد قيمَتها من مُساعَدة سَنويّة في حُدود مِليار دولار؟ والسُّؤال الآخر هو عمّا ستَحصُل عليه السعوديّة التي تُبادِر بتَقديم مِئات المِليارات لامريكا لشِراء الأسلحة لخَوض حُروب أمريكا الحاليّة والقادِمة ضِد إيران، سَواء غير مُباشِرة في سورية واليمن، وربّما مُباشِرة في إيران.

لا نَعتقِد أنّ تحذيرنا، وغَيرنا، سيَجِد آذانًا صاغِية، وعَلينا أن نتذكَّر دائِمًا أنّ أمريكا خَسِرت حُروبها في سورية والعِراق، وقد لا تَكسَب حَربَها في إيران بالتَّالي، وستُوَرِّث هذهِ الهَزائِم، وفَواتيرِها، وتَبعاتِها، لحُلفائِها العَرب.

أمريكا ابتزّت مُعظَم دُول الخَليج ماليًّا وأمنيًّا وعَسكريًّا على مَدى سبع سنوات في سورية، وسَبع أُخرى في ليبيا، وثلاث سَنوات في اليمن، ويبدو أنّها لم تَشبَع من المال والدَّم العَربيّين، وما زالَت تَطمَع بالمَزيد، ومن المُؤلِم أنّها تَجِد من يَتجاوَب مع ابتزازِها.

رومانيا تعتزم نقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس

(فرانس برس) 20\4\2018

أعلن ليفيو دراغنيا رئيس "الحزب الديمقراطي الاجتماعي" الحاكم في رومانيا، الخميس، أنّ حكومة بلاده قررت نقل سفارة رومانيا في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس على غرار الولايات المتحدة.

وقال دراغنيا، على قناة "أنتينا 3"، إنّ "القرار اتُخذ (...) والإجراءات ستبدأ"، في حين لم يصدر أي إعلان رسمي عن الحكومة حول هذا المشروع.

ووفقاً لزعيم "الحزب الديمقراطي الاجتماعي"، الذي يؤدي دوراً حاسماً في تسيير شؤون السلطة التنفيذية، فإنّ حكومة رئيسة الوزراء فيوريكا دانسيلا، اعتمدت، ليل الأربعاء، "مذكرة حول بداية الإجراءات لنقل السفارة الى القدس".

ورفض متحدث باسم الحكومة الرومانية التعليق على هذه التصريحات.

وقد اعتمدت الحكومة هذه الوثيقة، في غياب وزير الخارجية تيودور ميليسكانو الذي يزور تونس.

وأثار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ضجة بإعلانه، في ديسمبر/كانون الأول، قراره نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وسط رفض فلسطيني، واحتجاجات عربية ودولية واسعة، لتتخّذ غواتيمالا قراراً مشابهاً بعد بضعة أسابيع.

يُذكر أنّ رومانيا امتنعت عن التصويت، في نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي، خلال تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على رفض إعلان الولايات المتحدة القدس عاصمة لإسرائيل.

ويُعد هذا الموقف الجديد للحزب الحاكم في رومانيا، تراجعاً عن موقفها الرسمي السابق، والذي يؤكد أنّ وضع المدينة المقدسة "يجب أن يتقرر عبر اتفاق مباشر" بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وأكد الرئيس الروماني، في اتصال هاتفي مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يوم 5 يناير/كانون الثاني الماضي، أنّ "وضع القدس يمثّل موضوعاً أساسياً في مفاوضات السلام، ولا بد من حسمه عبر اتفاق مباشر بين الطرفين".

نائب رئيس الوزراء التركي: التبكير بالانتخابات سيفيد الاقتصاد

في كلمة لشيمشك أمام عدد من رجال الأعمال الأمريكيين وقادة المجتمع المدني، في العاصمة الأمريكية واشنطن

واشنطن/ غولين يلدريم/ الأناضول 20\4\2018

قال محمد شيمشك نائب رئيس الوزراء التركي، إن تبكير موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تركيا سينعكس بالفائدة على اقتصاد البلاد.

جاء ذلك في كلمة لشيمشك أمام عدد من رجال الأعمال الأمريكيين وقادة المجتمع المدني، في العاصمة الأمريكية واشنطن التي يزورها لحضور "اجتماعات الربيع" لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وأضاف شيمشك "أعتقد أن تبكير الانتخابات سيحسن من توقعات الاقتصاد التركي، لأن هذا سيتيح التفرغ بشكل أسرع بعد الانتخابات والتركيز على الإصلاحات من الجيل الثاني والثالث، وبدء فترة جديدة مدتها 5 سنوات".

وأشار نائب رئيس الوزراء أن "تركيا تمكنت خلال 25 عامًا، من تقليص الفرق في نصيب الفرد من الدخل القومي بينها وبين الاتحاد الأوروبي بنسبة 28%، وفي حال استمر الاقتصاد التركي في النمو بالسرعة نفسها سنصل خلال 14 عامًا إلى المتوسط الأوروبي".

وأعرب شيمشك عن اعتقاده أن عجز الحساب الجاري سيتقلص نتيجة تباطؤ نمو الائتمان.

وصرح أن تركيا تجري إصلاحات لتسهيل القيام بالأعمال بها، حيث أصبح إنشاء شركة في تركيا يستغرق ساعة واحدة فقط. مضيفًا "نأمل أن نصبح ضمن أول 30 دولة، ثم ضمن أول 20 دولة، في قائمة الدول الأكثر سهولة في ممارسة أنشطة الأعمال".

وأشار إلى أن إنشاء شركة في الدول الثلاث الأولى على تلك القائمة نيوزيلندا، وسنغافورة، وهونغ كونغ، يستغرق نصف يوم.

وأعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الأربعاء الماضي، أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستجرى في 24 يونيو/ حزيران المقبل، بدلًا من 2019.

لافروف: الضربة الأمريكية في سوريا لم تتجاوز خطوطنا الحمراء

موسكو – وكالات عربي21 20\4\2018

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الجمعة إن الضربات العسكرية الغربية الأخيرة على موقع النظام السوري لم تتجاوز ما سماها خطوطا حمراء" لروسيا في سوريا.

ونقلت وكالة تاس الروسية عن لافروف قوله، إن "روسيا أبلغت أمريكا بالمناطق التي تمثل خطوطا حمراء لموسكو في سوريا قبل الضربات الأمريكية"، مضيفا أن "الضربات الجوية الأمريكية لم تتجاوز هذه الخطوط الحمراء".

وأشار الوزير الروسي إلى أن موسكو "لم تعد ملزمة أخلاقيا بعدم تسليم نظام إس–300 الصاروخي للأسد بعد الضربات الأمريكية"، متابعا: "سنقدم أدلة على إسقاط الدفاع الجوي السوري لبعض الصواريخ المجنحة التي أطلقت على سوريا".

وفي سياق آخر كشف لافروف أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وجه دعوة لنظيره الروسي فلاديمير بوتين لزيارة واشنطن وأن الأخير مستعد لهذا اللقاء"، لافتا إلى أن ترامب وبويتن "متفقان مائة بالمائة على عدم حصول أي مواجهة بين الولايات الأمريكية وروسيا".

روسيا: لا نعلم إن كانت حدود سوريا ستبقى على حالها أم لا

موسكو – رويترز 20\4\2018

حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الجمعة مما سماها "محاولات تهدف إلى تدمير سوريا وتقسيمها وإبقاء تواجد قوات أجنبية في أراضيها إلى الأبد"، مشيرا إلى أن بلاده "سترفض هذه المحاولات".

وخلال مؤتمر صحفي في موسكو مع نظيرته النمساوية كارين كنايسل، قال الوزير الروسي إن "هذه المحاولات التي تأتي في إطار الهندسة الجيوسياسية التي تخالف الاتفاقات الدولية بخصوص تسوية الأزمة السورية".

وفي وقت سابق من الجمعة، نقلت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء عن سيرجي ريابكوف نائب وزير الخارجية، قوله إن موسكو "لا تعلم كيف سيتطور الوضع في سوريا فيما يتعلق بالحفاظ على وحدة أراضيها".

ونسبت الوكالة إلى ريابكوف قوله لتلفزيون دويتشه فيله الألماني: "لا نعرف كيف سيتطور الوضع فيما يتعلق بمسألة إن كان من الممكن أن تبقى سوريا دولة واحدة".

واشنطن تهدد أنقرة بـ"عقوبات" بسبب صفقة "إس 400" الروسية

إسطنبول ـ باسم دباغ العربي الجديد 20\4\2018

يستمر التوتر الأميركي التركي حول صفقة منظومة صواريخ "إس 400" الروسية، حيث هدد مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون أوروبا وأوراسيا، ويس ميتشيل، أنقرة بالتعرض لعقوبات في حال إتمام الصفقة، قبل أن تعود متحدثة باسم وزارة الدفاع لتخفف اللهجة وتؤكد أنه "لا يمكن إدماج هذه المنظومة في أنظمة حلف شمال الأطلسي".

وعبر ميتشيل عن قلقه من صفقة "إس 400" الروسية، مشيراً إلى أن ذلك قد يعرض أنقرة للعقوبات الأميركية.

وكانت واشنطن قد فرضت عقوبات اقتصادية على عدد من الشركات الروسية، على رأسها تلك المختصة بالصناعات الدفاعية، ومنها الشركة المصنعة لمنظومة "إس 400" الدفاعية.

وعمدت تركيا لشراء هذه المنظومة بعد أن فرضت عليها واشنطن، وعدد من العواصم الغربية، حظراً غير معلن على شراء الأسلحة، بعد التوتر بين الجانبين، والذي اندلع بشكل أساسي بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في منتصف يوليو/تموز 2016، ورفض واشنطن تسليم زعيم حركة الخدمة، فتح الله غولن، المتهم الأول بإدارة المحاولة الانقلابية، وكذلك بسبب تعقيدات الأزمة السورية، إثر إصرار واشنطن وعدد من العواصم الغربية على الاستمرار بدعم حزب "الاتحاد الديمقراطي" (الجناح السوري لـ"العمال الكردستاني")، والذي تعتبره أنقرة "الخطر الأكبر" على الأمن القومي التركية.

لكن المتحدثة باسم وزارة الدفاع الأميركية، دانا وايت، عادت خلال مؤتمر صحافي أمس، لتخفيف لهجة التهديد التي صدرت عن الخارجية الأميركية، بالقول "نحن نتحدث عن تركيا لناحية عدم إمكانية دمج هذه المنظومة، ولكن في النهاية فإن الأتراك سيتخذون القرار في ما يخص الأفضل لمصالحهم الاستراتيجية، وهذا ما ستحدده أنقرة".

وأضافت وايت، في إطار ردها على سؤال يتعلق بالجهود المبذولة لدفع تركيا للتراجع عن الصفقة، بالقول "نستمر في مباحثات مع الأتراك في ما يخص قلقنا من عدم إمكانية دمج هذه المنظومة بمنظومة حلف شمال الأطلسي".

وكانت صحيفة "أكشام" التركية قد كشفت، بداية الشهر الحالي، عن عرض تقدمت به الإدارة الأميركية لأنقرة، لبيع صواريخ باتريوت الأميركية بسعر أقل، وذلك خلال الزيارة التي قامت بها هيئة أميركية برئاسة مساعدة مسؤول العلاقات السياسية والدفاعية في الخارجية الأميركية، تينا كايدناو، بداية الشهر الحالي.

وتضمن العرض الأميركي أيضا، بحسب الصحيفة، مسودة ورقة إعلان نوايا للتعاون في مجال الصناعات الدفاعية الجوية والصاروخية، بما في ذلك الإنتاج والتطوير المشترك، وذلك في مقابل تخلي تركيا عن صفقة التسليح الروسية، بعد التأكيد على أن قانون العقوبات الأميركي الذي يخص الشركات الروسية، سيتم تطبيقه بشكل جدي، حيث إن الشركة المنتجة لمنظومة "إس 400" مشمولة بهذا القانون.

ويأتي ذلك، بينما أكدت صحيفة "يني شفق" الموالية للحكومة التركية، بداية الشهر الحالي، أيضا، جهود تركيا لتعزيز التعاون مع روسيا في مجال الصناعات الدفاعية، فيما بدا ردا على الضغوط الأميركية الشديدة لمنع صفقة "إس 400".

كما أشارت "يني شفق" إلى استمرار المحادثات حول التعاون في مجال تعزيز تدريع الدبابات التركية بالتعاون مع الشركات الروسية، في إطار المباحثات التي أجراها مسؤولو البلدين، خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، لأنقرة بدية الشهر الحالي.

وبحسب الصحيفة، فقد ناقش الجانبان إمكانية نقل التكنولوجيا وتعزيز الإنتاج المشترك، وتلا ذلك تأكيد بوتين على أنّ نقل التكنولوجيا الروسية إلى تركيا "لا يتعلق بمستوى الثقة بين البلدين في المجال السياسي والعسكري، بل هو أمر تجاري بحت"، حيث أيضا تم طرح إمكانية إجراء صفقة تركية روسية، تحصل بموجبها أنقرة على صواريخ "كورنيت" المحمولة والمضادة للدروع، بما في ذلك ما يتعلق بصيانة وإنتاج الذخائر الخاصة بهذه المنظومة، وكذلك الإنتاج المشترك لأنواع مختلفة من الذخائر وأسلحة وحدات المشاة وعرباتها.

دينيس روس: على واشنطن تزويد إسرائيل بالقدرة على استهداف أيّ بنيةٍ تحتيةٍ مرتبطةٍ بإيران في سوريّة وإلغاء الاتفاق النوويّ سيُثير الشكوك حول تقلّبات أمريكا

الناصرة–"رأي اليوم"– من زهير أندراوس: 20\4\2018

قال الدبلوماسيّ الأمريكيّ–اليهوديّ السابق، دينيس روس، في مؤتمرٍ نظمّه معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، والذي جاء حول سياسة واشنطن تجّاه إيران، قال إنّه في هذه المرحلة، يجب أنْ يركز المسؤولون الأمريكيون على التوصل إلى تفاهم مع الأوروبيين حول كيفية رفع الثمن الذي تدفعه إيران حينما تزيد حتمًا من نشاطاتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، ولن تقوم "الثلاثية الأوروبية" بإعادة التفاوض أوْ الانسحاب من الاتفاق، ولكنها مستعدة لمعالجة مخاوف الإدارة الأمريكيّة.

وفيما يتعلق ببنود "الغروب"، أضاف روس، الذي شغل أيضًا منصب مبعوث الرئيس باراك أوباما لعملية السلام في الشرق الأوسط، أضاف أنّه قد يكون الأوروبيون مستعدين لإصدار بيان يوجز التوقعات حول الأنشطة النووية الإيرانية المستقبلية حتى إذا رفضوا تغيير الأحكام الأصلية لـ خطة العمل الشاملة المشتركة».

وفيما يتعلق بالبرنامج الصاروخي الإيراني ونزعة طهران السياسية إلى اتخاذ قرارات سريعة في المنطقة، رأى روس إنّ الأوروبيين على استعدادٍ تامٍ لفرض عقوبات، وقد تبنّت الحكومات الأوروبية مواقف جديدة منذ أنْ قامت الولايات المتحدة ببناء النفوذ، لذلك على واشنطن أنْ تستخدم هذا النفوذ بدلاً من الانسحاب من الاتفاق.

وساق روس إنّه يجب أنْ تؤدي المخاوف الحقيقية بشأن قدرات إيران النووية في الفترة 2025–2030 إلى دفع الإدارة الأمريكية إلى العدول عن الانسحاب من الاتفاق، فالهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو الضغط على طهران، لكن الانسحاب من «خطة العمل الشاملة المشتركة» لن يؤدي إلّا إلى تحويل الضغط نحو واشنطن.

ولتجنّب هذا السيناريو، أوضح، يتعين على الولايات المتحدة وضع إستراتيجية بشأن إيران، وإقرانها بإستراتيجية واضحة بشأن سوريّة، وإذا كانت الإدارة الأمريكية لا ترغب في اتخاذ إجراء مباشر ضد

الأنشطة العسكرية الخارجية لطهران، فعليها على الأقل تزويد إسرائيل بالقدرة على استهداف أي بنية تحتية نووية مرتبطة بإيران في سوريّة.

وتابع قائلاً بما أنّه سيكون من الصعب على الرئيس الأمريكي تأجيل تعهده المناهض لـ«خطة العمل الشاملة المشتركة» إلى أجل غير مسمى، يجب أنْ يأخذ في عين الاعتبار أنّ الآن هو الوقت المناسب بشكلٍ خاصٍّ لاستخدام الاتفاق كوسيلة ضغط على نظام يواجه تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة على المستوى المحلي.

أمّا سفير واشنطن الأسبق في العراق والأردن، جيمس جيفري، فقال إنّه عندما قرر الرئيس جورج دبليو بوش معالجة مسألة إيران، كان على إدارته أنْ تختار بين مسارين: وقف كافة القدرات النووية لطهران بشكلٍ نهائيٍّ، ممّا كان سيتطلب غزوًا بريًا مشابهًا لما حصل في العراق، لذلك تم رفض هذا المسار لصالح المفاوضات.

ومع ذلك، زاد جيفري، وبالنظر إلى طبيعة المجتمع الدولي، فقد كان من المتوقع أنْ تؤدي تلك المفاوضات إلى حلٍّ مؤقتٍ غير كامل، ومن خلال الشروع في المسار متعدد الأطراف، لم يكن بوسع واشنطن التوصل إلى اتفاق أفضل في ذلك الوقت، الأمر الذي كانت تدركه طهران.

ورأى أنّه يبدو أنّ إدارة أوباما لم ترغب في التوصل إلى اتفاق مقايضة محض، أيْ رفع العقوبات مقابل الامتثال النووي الإيرانيّ، على الرغم من التصريحات العلنية عكس ذلك التي أدلى بها نائب الرئيس الأمريكيّ في ذلك الحين جو بايدن.

وبدلاً من ذلك، أوضح السفير الأمريكيّ الأسبق، أعربت عن أملها في أن يكون الاتفاق تحويليًا من خلال تحفيز النظام لكي يصبح عضوًا أكثر مسؤوليةً في المجتمع الدولي، أمّا الأوروبيون الذين تحركهم المصالح التجارية فيشاركون الهدف نفسه.

ولفت إلى أنّ المادة 33 من "خطة العمل الشاملة المشتركة" وغيرها من العوامل تشير إلى الرغبة في تغيير مسار إيران والترحيب بها مرةً أخرى في مجتمع الأمم، وذلك بشكلٍ أساسيٍّ من خلال استمالة

تعطشها للتقدم التكنولوجي والاقتصادي الغربي، وحتى إذا استثنينا هذه الرؤية المتفائلة، فإنّ ألمانيا والاتحاد الأوروبي ينفران نفوراً قوياً استخدام القوة، لذلك كانا من أشدّ مؤيدي الحفاظ على الاتفاق، على حدّ تعبيره.

وتابع: يمكن لإنهاء "خطة العمل الشاملة المشتركة" أنْ يثير صعوبات دبلوماسية في بلدان أخرى أيضًا، فعلى سبيل المثال، يساور تركيا القلق من فكرة إمكانية قيام الإدارة الأمريكية الجديدة وبسرعة بإلغاء اتفاق أساسي كانت قد توصلت إليه الإدارة التي سبقتها. فمثل هذه التقلبات قد تقود الحلفاء والخصوم على حد سواء إلى التشكيك في جدية الولايات المتحدة بشأن الالتزام بالاتفاقات.

واختتم قائلاً: في الوقت الحالي، لا يزال الرئيس ترامب يتمتع بعلاقات جيدة نسبيًا مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الأمر الذي قد يخفف من مخاوف أنقرة مع اقتراب الموعد النهائي القادم لـ"خطة العمل الشاملة المشتركة"، على حدّ قوله.

ترمب وسياسته الخارجية.. تحولات وصدمات

ماجد أبو دياك الجزيرة نت 20\4\2018

صدقت سريعا التوقعات بسلوك دونالد ترمب السياسي بعد انتخابه رئيسا للولايات المتحدة؛ فكان التصعيد ضد إيران بمحاولة تغيير الاتفاق النووي معها، وسعيه لتغيير سياسة بلاده تجاه وكوريا الشمالية والصين، مما يهدد السلام في المنطقة ويؤدي إلى إثارة الصراعات في العالم.

وذلك بعد أن نجح سلفه باراك أوباما في تسكين ملفات الصراع مع الصين وكوريا الشمالية، وتأجيل حل الصراع العربي الإسرائيلي بعد أن فشل في انتزاع تنازلات من إسرائيل، وعلى الأخص في ملف المستوطنات.

توجهات نحو الصراع

على عكس سياسة الوفاق الدولي التي تبناها الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر؛ جاءت سياسة الرئيس الحالي ترمب معتمدة على استخدام القوة الناعمة والتلويح بالخشنة لفرض المواقف الأميركية، كما خالف بذلك أيضا سياسة سلفه أوباما الجانحة للحوار لحل الإشكالات السياسية.

وقد عمد ترمب إلى خلق أزمات عالمية في الإطار الاقتصادي (الصين)، والإطار النووي (كوريا الشمالية)؛ في محاولة منه لتطبيق هذا المبدأ.

وبالنسبة للصين؛ تفاقمت الأزمة على خلفية الرسوم الإضافية التي فرضها ترمب على الواردات الصينية، مما سيؤدي إلى إضعاف التنافسية بين البلدين في مجال التجارة، ويسهم في حرب اقتصادية تضر بالاقتصاد الصيني، وربما تتطور إلى خلاف سياسي يدفع الصين باتجاه التخلي عن مواقفها المهادنة في العلاقات الخارجية.

وعلى النقيض من ذلك؛ جاءت موافقة ترمب على دعوة رئيس كوريا الشمالية كيم جونغ أون للقاء بينهما مفاجئة، مما سيكون –إن تحقق– المرة الأولى التي يلتقي فيها رئيس أميركي مع زعيم كوري شمالي، في تاريخ علاقات البلدين، وهو ما سيعدّ حدثا تاريخيا يساهم في الحد من السباق النووي بين البلدين، بعد أن برز شبح الحرب النووية بين المعسكرين الغربي والشرقي.

إلا أنه من الصعب الحكم –من خلال ذلك– على السياسة الجديدة للرئيس الأميركي، التي ترجح استخدام القوة أو التلويح بها في العلاقات السياسية. وهكذا اتجهت الأمور بشكل عام نحو الأزمات في عهد ترمب، بعد أن تمكن الرئيس السابق أوباما من تصفيرها على كافة الأصعدة.

وفي هذا السياق أيضا؛ جاء تفجر الأزمة مع إيران في إطار الشبهات التي تدور حول برنامجها النووي. فقد أبدى ترمب رغبته في إعادة النظر في الاتفاق الذي رعته القوى الدولية (5+1)، وهذه السياسة الأخيرة ارتبطت برغبة إسرائيلية في التمهيد لتحجيم إيران، وإضعاف دورها في المنطقة وربما ضربها عسكريا.

إن سياسات الرئيس الأميركي تجاه طهران ستُسفر عن تصعيد سياسي وربما عسكري مع طهران. ذلك أنه يعمل وفق تنسيق كامل مع تل أبيب لأسباب ذكرناها سلفا.

ويبدو أن المستشارين الصهاينة والمتصهينين يقودون سياسة ترمب الخارجية، وعلى الأخص سياساته تجاه إيران والمنطقة عموما، لمحاولة التساوق مع المطالب والسياسات الإسرائيلية، الأمر الذي يجعل هذه السياسات أكثر تطرفا وانحيازا للعدو، وهو ما ظهر في قرار ترمب الأخير بنقل السفارة الأميركية إلى القدس إثر اعتباره إياها عاصمة للكيان الصهيوني.

وربما كانت هذه السياسة وارتهانها للموقف الصهيوني من القضية الفلسطينية والقدس هي الأخطر، لأنها قد تؤدي إلى تفجير الصراع في المنطقة مما ستكون له تداعيات إقليمية ودولية.

تهور وفشل محتمل

كان موقف ترمب من القضية الفلسطينية –وبالأخص من القدس وتشجيع عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني– علامةً فاصلة في سياسات ترمب لم يسبقه إليها أي رئيس أميركي، تمكينا لدور إسرائيل في المنطقة وانحيازا صارخا لها، وضربا للدور الأميركي في رعاية المفاوضات.

وهي رعاية تميزت بها في السابق أميركا (في عهد بيل كلينتون وأوباما مثلا)، ومكنتها من التعويل عليها في هذا الإطار –نظريا على الأقل– لإنجاز تسوية نافذة وقابلة للاستمرار، تأخذ في الاعتبار مطالب الطرفين، لكنها تحقق مطالب الأمن الإسرائيلي على حساب الحقوق الفلسطينية.

وأدت السياسة الجديدة إلى ردود فعل سلبية خصوصا لدى السلطة الفلسطينية والأردن، فيما أدى تأييد دول عربية لها إلى ردود فعل عربية شعبية سلبية، أضعفت مواقف هذه الدول وجعلتها غير قادرة على تسويق المشروع عربيا.

صحيح أن ردة فعل الشارع العربي كانت دون المستوى المطلوب، ولكنها يمكن أن تتطور مستقبلا وتتمكن من عرقلة المشروع في المنطقة، لا سيما وأن قضية القدس ستظل تجمع الأمة حولها وتثير فيها عوامل التفجير.

ومما لم ينتبه له مسوّقو مشروع التطبيع مع العدو أن عملهم هذا يؤدي إلى إثارة شرارات التفجر في المنطقة، ويدفع نحو إثارة عوامل الصراع وليس تهدئتها كما يظنون.

كان يمكن لترمب أن يقود عملية سلام وتطبيع في المنطقة تكون لها فرصة نجاح لو أنه أخذ بعين الاعتبار معوقات هذه العملية، وسارع إلى تفكيكها بطريقة توازن نسبيا بين متطلبات من يقع تحت الاحتلال، والقوة القائمة بالاحتلال، وتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني من زاوية الأرض والمقدسات، والمطالب الإسرائيلية من زاوية الأمن. حيث أدى سابقا الإخفاقُ في هذه المعادلة إلى فشل عملية التسوية في ظل التشدد الإسرائيلي.

غير أن الرئيس الأميركي اختار طريقا آخر قدم فيه الإجبار على التفاوض وخلط المطالب بالحقوق وانحاز للعدو، واختار أول وأهم قضية لينطلق بها في انحيازه إلى العدو وهي قضية القدس، وهذا بالطبع كان وصفة للفشل وإثارة مواقف كان في غنى عنها في المرحلة الحالية على الأقل.

لا يبدو أن ترمب قادر على تحقيق سياسة متوازنة في الصراع، ولا هو صاحب رؤية في هذا الموضوع تمكّنه من تحقيق تسوية سياسية شاملة، فها هو يقدم التطبيع على الحل السياسي وينحاز بشكل صارخ للعدو في موضوع القدس، ويسعى لتوطين اللاجئين في سيناء مع ضمهم لقطاع غزة.

ولا يدرك ترمب أن حلا بهذا الشكل لا يمتلك أسس النجاح، ويتجاوز قوى المعارضة الرئيسية في المنطقة القادرة على عرقلة أي مشروع من هذا النوع أو السماح له بالتحقق.

وينقص هذا الرئيس الأهوج أن يعلم أن هناك مقاومة في فلسطين عصية على الاقتلاع، ولديها فعل حقيقي لا يزال يعمل على الأرض، هذا فضلا عن وجود معارضة لدى قوى الأمة الحية قادرة على الوقوف في وجه هذا المشروع الذي لا يتمتع بأسس للنجاح.

كما أن هناك ربيعا عربيا كامنا وقادرا على استعادة نفسه ومواجهة الثورات المضادة التي لا تملك شرعية شعبية حقيقية حتى الآن! وفضلا عن هذا، لا تزال القوى المنافسة لهيمنة ترمب في العالم تعمل وتتصدى لمشروعه، وتحاول أن توجد لنفسها دورا فاعلا طالما أن الهيمنة والتفرد قد ولى زمنهما.

فهناك قوى دولية صاعدة (الصين واليابان)، وأخرى موجودة فعلا (أوروبا)، وقوى ثالثة تحاول استعادة دورها ومجدها (روسيا)، كما أن هناك قوى أخرى تتمتع بنفوذ إقليمي واسع (إيران وتركيا).

الخارجية الأمريكية تتخلى عن مصطلح "الأراضي المحتلة" في تقريرها السنوي الجديد

أمد/ واشنطن: 2018\4\21

يبدو أنه بالنسبة لوزارة الخارجية الأمريكية لم تعد الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان أراضٍ محتلة، فقد تنازلت واشنطن عن الاصطلاح التعبيري الشامل لجميع هذه المناطق "الأراضي المحتلة" في تقرير جديد لها يعنى بحقوق الانسان.

ومنذ العام 2011، تنشر الادارة الأمريكية تقريرا سنويا حول ممارسات حقوق الانسان والذي يعاين أوضاع حقوق الانسان في العديد من الدول، وفي نسخته الأخيرة التي صدرت باسم القائم بأعمال وزير الخارجية جون ساليفان في واشنطن يوم الجمعة، تجنب التقرير استخدام مصطلح "الأراضي المحتلة"، إن كانت من سوريا أو أراضٍ فلسطينية للفصل الذي تطرق لاسرائيل والأراضي الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية، تحت مسمى "اسرائيل والأراضي المحتلة". وطوال سبع سنوات تطرق التقرير السنوي الى "مرتفعات الجولان الواقعة تحت احتلال اسرائيلي"، و "الأراضي المحتلة" قاصدا الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

وربمل للتدليل على هذا التغيير، عندما نشرت وزارة الدفاع الأمريكية – البنتاغون، الأسبوع الماضي خارطة الضربة الأمريكية على سوريا، شملت في خارطتها الجولان السوري المحتل ضمن اسرائيل وليس ضمن سوريا، ولم تظلله كمنطقة محتلة.

ولأول مرة من سبعة أعوام، حمل هذا الفصل، لأول مرة اسم "اسرائيل، مرتفعات الجولان، الضفة الغربية، وغزة". ولا يتطرق التقرير البتة الى الاحتلال الاسرائيلي عام 1967 في أعقاب حرب الأيام الستة. ولكن لا يزال التقرير يتحدث عن "الجولان المحتل".

ولا تزال اسرائيل وسوريا رسميا في حالة حرب. ومنذ حرب حزيران/ يونيو 1967 تحتل إسرائيل 1200 كلم مربع من هضبة الجولان (شمال شرق) ولم تعترف المجموعة الدولية بضمها الى السيادة الإسرائيلية الذي تم من خلال سن قانون في 1981 فيما تبقى حوالي 510 كلم مربع تحت السيطرة السورية.

وفي حزيران/ يونيو 2017، أحيت اسرائيل 50 عامًا لاحتلالها الأراضي المحتلة. والتي بنت فيها مستوطنات شتى، قبل الانسحاب من قطاع غزة عام 2005. ويؤدي البناء الاستيطاني، وتوسيع

المستوطنات القائمة، إلى قضم مساحات جديدة من الأراضي الفلسطينية، ويُمعن في تقطيع أوصالها ويهدد فرص إقامة دولة أراضيها متواصلة. ويزيد عدد المستوطنين عن 600 ألف بينهم 400 ألف في الضفة الغربية، والباقون في القدس الشرقية المحتلة. ويعد وجودهم مصدر احتكاك وتوتر مستمر، مع 2,6 مليون فلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

إيران تحذر الإسرائيليين: صواريخنا وراءكم والبحر أمامكم

بروكسيل، الناصرة، لندن – نورالدين فريضي، أسعد تلحمي، «الحياة» 21\4\2018

أعلنت طهران أمس أن «صواريخها جاهزة للإطلاق»، ملوّحة بـ«استهداف المصالح الحيوية للأعداء في أي مكان». واعتبرت أن الإسرائيليين «محاصرون يعيشون في فم الثعبان»، مشيرة إلى أن لا مكان يفرّون إليه «سوى رمي أنفسهم في البحر». وتحدثت إيران عن «إنجازات كثيرة» حققها تحالفها مع سورية والعراق واليمن و«حزب الله» اللبناني، فيما دعا 300 نائب من الترويكا الأوروبية نظراءهم في الكونغرس الأميركي إلى «تشكيل تحالف لتحييد الخطر النووي» لطهران.

وقال الجنرال حسين سلامي، نائب قائد «الحرس الثوري» الإيراني: «الأيادي على الزناد والصواريخ جاهزة للإطلاق في أي لحظة يريد العدو فيها تنفيذ أمر ضدنا. تعلّمنا أسلوب التغلّب على الأعداء، ويمكننا استهداف مصالحهم الحيوية في أي مكان».

واعتبر أن إيران «أقوى من أي وقت في كل المجالات، في الاقتصاد والدفاع والسياسة والتأثير الإقليمي»، وخاطب «الصهاينة» قائلاً: «نعرفكم جيداً، وأنتم معرّضون لضرر كبير، إذ ليس لديكم عمق ولا نقطة ارتكاز. أنتم محاصرون في أي مكان من الأراضي المحتلة، تعيشون في فم الثعبان، والمقاومة أقوى بكثير مما كانت في الماضي. لا تعتقدوا بأن الحروب الجديدة ستكون مثل حرب تموز (في لبنان عام 2006)، رأيتم ماذا فعل محور المقاومة بالتكفيريين في الميدان وكيف اقتلعهم. ليس لديكم مكان للفرار سوى رمي أنفسكم في البحر، لا تثقوا بقواعدكم الجوية فهي في مرمى النيران وستتعطل سريعاً، ولا تعقدوا آمالاً على أميركا وبريطانيا. لن يبقى لكم أثر عندما يصلون، لذلك لا تجروا حسابات خاطئة. في حال اندلاع حرب، كونوا على يقين بأنها ستؤدي إلى محوكم. أنتم تشكّلون هدفاً ضئيلاً جداً، لا هدف أصغر منكم».

وسبقت تهديدات سلامي تصريحات لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو خلال جلسة خاصة للحكومة في شأن «التهديد الإيراني»، قال فيها: «نسمع يومياً تهديدات من ايران، لكن مقاتلي الجيش الإسرائيلي وأذرع الأمن جاهزة لمواجهة أي تطور. سنحارب مَن يحاول إيذاءنا. لن نرتدع من الثمن وسنجبيه ممَن يطلب أرواحنا. الجيش الإسرائيلي على أتم الجاهزية لهذه المهمة، كذلك الشعب». أما وزير الدفاع أفيغدور

ليبرمان فنصح «جميع مَن هم على الحدود الشمالية (مع سورية ولبنان) بأن يفكروا جيداً قبل أيّ فعل»، وزاد: «ليس من مصلحتهم اختبار الجيش ولا إسرائيل، نحن جاهزون لأيّ سيناريو».

لكن الجنرال يحيي رحيم صفوي، مستشار الشؤون العسكرية للمرشد الإيراني علي خامنئي، شدد على أن بلاده «ستدافع عن كل الأراضي الإسلامية واستقلالها»، متعهداً «المساعدة في السياسة والاقتصاد والدفاع، حتى إفشال مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تحاول أميركا والصهاينة تطبيقه». وأشار إلى أن «تحالف ايران وسورية والعراق واليمن وحزب الله حقّق إنجازات كثيرة في المنطقة»، معتبراً أن «انتصارات المقاومة ستتواصل».

أما علي أكبر ولايتي، مستشار السياسة الدولية لخامنئي، فكرّر أن إيران «ستحرق» الاتفاق النووي المُبرم مع الدول الست «إذا أرادت أميركا تمزيقه»، فيما حذر وزير الخارجية محمد جواد ظريف واشنطن من ردّ «غير سارّ إذا انسحبت من الاتفاق». كما نبّه عباس عراقجي، مساعد ظريف، إلى «انطباع خاطئ جداً بأن ايران ستبقى ملتزمة الاتفاق تحت أي ظرف».

في السياق ذاته وجّه أكثر من 300 نائب، من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، رسالة مفتوحة نشرتها صحف أوروبية، تحضّ نظراءهم في الكونغرس الأميركي على «تشكيل تحالف من أجل تحييد الخطر النووي لإيران»، اعتبروا أنه «سيوجّه إشارة إلى شعبها». واستدركوا أن «الحفاظ على الاتفاق النووي نصر تاريخي للديبلوماسية»، منبّهين إلى أن نسف التزاماته «سيفتح أبواب نزاعات مدمّرة في الشرق الأوسط» ويقوّض «صدقيتنا بصفتنا شركاء دوليين ويعدم دور الديبلوماسية في حفظ السلام والأمن».

وأبلغت مصادر «الحياة» أن «الدول الأوروبية لم تتوصل بعد إلى إجماع على فرض عقوبات» على طهران، نتيجة برنامجها الصاروخي وتدخلها في الحرب السورية، لافتة إلى أن الديبلوماسية الأوروبية تحرص على «ألا تخسر الاتفاق النووي وإيران في آنٍ».

ترامب يستعد لقتل "الاتفاق النووي" مع إيران الشهر المقبل وقادة اوروبيين يحاولون إقناعه بالتريث

واشنطن – "القدس" دوت كوم – سعيد عريقات – 2018\4\21

أعرب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، السيناتور بوب كوركر، عن اعتقاده بأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يستعد "لقتل الصفقة النووية" الإيرانية، والانسحاب من هذا الاتفاق الذي وقعته الولايات المتحدة والدول الأربع دائمة العضوية في مجلس زائد ألمانيا مع إيران في شهر تموز 2015 لضمان تفكيك برامجها النووية، وذلك على الرغم من تأكيد "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" المستمر بأن إيران تلتزم تماماً ببنود وقيود الاتفاق الموقع.

وفيما يحث بعض القادة الأوربيين إدارة ترامب على التمسك بالاتفاق لإيجاد فرصة لإصلاح "العيوب المروعة" في الاتفاق حسب وصف ترامب، إلا أن كل الدلائل تشير إلى ان ترامب لن يتراجع عن وعده بوأد هذا الاتفاق رغم تصريحات السفير الأميركي لشؤون نزع السلاح، روبرت وود، بأن الولايات المتحدة تأمل في التوصل لاتفاق مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا لتهدئة مخاوف الرئيس ترامب بشأن الاتفاق النووي.

ومن المتوقع أن يتخذ ترامب قرارا بانسحاب الولايات المتحدة من هذا الاتفاق الذي أبرمه سلفه الرئيس باراك أوباما، وهو الاتفاق الذي منح ترامب ذخيرة لمهاجمة الاتفاق ووصفه بأنه "أسوأ صفقة في التاريخ" أثناء حملته الانتخابية لعام 2016، حاشدا بذلك التأييد بين أوساط اليمين واللوبي الإسرائيلي.

ومن المتوقع ايضا ان يقرر ترامب يوم 12 أيار المقبل ما إذا كان سيواصل الالتزام بهذا الاتفاق أم سيفرض عقوبات أشد على طهران.

يشار إلى أن شركاء الولايات المتحدة في هذا الاتفاق (الصين وروسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا) يعارضون الانسحاب الأميركي من الاتفاق، بينما أعلنت طهران أنها لن تكون ملزمة بالوفاء بالتزاماتها إذا أعيد فرض عقوبات عليها.

وقال السناتور كوركر لموقع (ديلي بيست)، إن "هناك فرصة في مفاوضات اللحظة الأخيرة مع حلفاء أميركا الأوروبيين يمكن أن تنتج إطارا لمعالجة شكاوى ترامب التي طال أمدها بشأن الصفقة، لكن يبدو أن

الرئيس مستعد تماماً لقتل الصفقة إذا لم يحصل على ما يسعى إليه في الموعد المحدد بحلول 12 أيار المقبل".

وأضاف أنه "إذا لم يتغير شيء من الآن وحتى الـ 12 أيار المقبل، فإن الرئيس سينسحب تماماً من الاتفاق"، مشيرا إلى ان هناك صعوبات تواجه القادة الأوروبيين الذين سيتوجهون إلى واشنطن الأسبوع المقبل لمحاولة إقناع ترامب بعدم الانسحاب من الاتفاق.

وقلل كوركر من شأن مخاوف عبر عنها محللون من أن تقويض الاتفاق النووي الإيراني قد يجعل صفقة مماثلة مع كوريا الشمالية حول برنامجها النووية أصعب بكثير، حيث يرى السناتور الجمهوري أن الزعيم الكوري الشمالي كيم يونج أون لديه حسابات أخرى بشأن ترسانته النووية، بعد أن شاهد الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي يتخلى عن برامجه "النووية"، ويفقد ضمانات بقائه في السلطة.

وتفيد أروقة الأبحاث المختلفة في العاصمة الأميركية أن "العديد من الأشخاص حول الرئيس" يودون رؤية نوع من البراعة الدبلوماسية التي من شأنها أن تقوي الضغط الأميركي- الأوروبي على سلوك إيران في المنطقة دون أن يقتل الاتفاق من جانب واحد.

يشار إلى أنه من المقرر أن يحضر كل من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى واشنطن نهاية الشهر الجاري، حيث ستتركز المحادثات على الصفقة النووية الإيرانية، فيما يؤكد ترامب وغيره من منتقدي الصفقة باستمرار على أن الاتفاق لم يف بوعود تقييد برامج إيران العسكرية الأخرى، بما في ذلك برنامج الصواريخ الباليستية، أو "كبح جماح إيران في زعزعتها لاستقرار الشرق الأوسط وتهديد حلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة".

وتحاول الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي صياغة إطار دبلوماسي جديد لمعالجة مخاوف ترامب بشأن الصواريخ الباليستية الإيرانية، وتعزيز عمليات التفتيش على المواقع النووية والصواريخ الإيرانية المشبوهة، ولكنها ما تزال تواجه صعوبات فيما يتعلق بمطالب الولايات المتحدة للبند الذي يتيح لإيران استئناف أنشطتها النووية بعد 10 سنوات من توقيع الاتفاق. وتتمسك أطراف الاتفاق الأخرى، بالحفاظ على الصفقة ورفع مجموعة العقوبات الدولية المفروضة على طهران، في مقابل فرض قيود على برامجها النووية.

يُذكر أن كلا من بريطانيا وفرنسا وألمانيا قد سعت مؤخراً إلى المضي قدما في مقترح لفرض عقوبات على 15 مسؤولا كبيرا وشخصيات عسكرية وشركات إيرانية قبل انقضاء مهلة الـ 12 من أيار المقبل، في ظل تأكيدات مسؤولين بالحكومة الأميركية بأن مثل هذه العقوبات قد تؤثر في قرار ترامب.

من جهتهما، كتب كل من أوميد نوريبور، وهو عضو بارز في لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني؛ ودلفين أوه، التي تقود مجموعة الصداقة بين فرنسا وإيران التابعة للجمعية الوطنية الفرنسية؛ وريتشارد باكون، الذي يرأس المجموعة البرلمانية المعنية بإيران في مجلس العموم البريطاني، مقالاً نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) اليوم الجمعة تحت عنوان "أوروبا تناشد الكونغرس الأمريكي بالحفاظ على الاتفاق الإيراني".

وجاء في مستهل هذا المقال أنه ليس هناك الكثير من الأمور التي تثير القلق بشأن الشرق الأوسط مثل الوضع الراهن للدول المسلحة نووياً وأن "نظام حظر الانتشار النووي نجح حتى الآن في تقليص عدد هذه الدول، حتى في سياق الحرب الباردة الإقليمية المستمرة بين المملكة العربية السعودية وإيران" وأن "خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني) هي الخطوة الواعدة الأكثر أهمية – والأكثر تأثيراً – التي أُتخذت نحو منع انتشار الأسلحة النووية خلال السنوات العشرين الماضية".

ويقول المقال "لا يشكل هذا الاتفاق معلماً تاريخياً يتوج عشر سنوات من المفاوضات الدبلوماسية المكثفة فحسب، ولكنه أيضاً ضمانة ضد ظهور شرق أوسط نووي".

ويحذر المقال من أن تهديدات ترامب وإدارته بالانسحاب من هذا الاتفاق تعرض الاتفاق للخطر "وقد تدفع الإيرانيين أيضاً إلى الانسحاب من الاتفاق، وبدء سباق نووي في المنطقة؛ وستحدث صدعاً في الشراكة مع أوروبا وستدفعها نحو نوع من التحالف القسري مع الروس والصينيين لإنقاذ جزء من الاتفاق على الأقل".

ويوضح المقال أن هذه هي الأسباب التي تجعل فرنسا وألمانيا وبريطانيا تواصل دعم الاتفاق ودعوة الرئيس ترامب إلى الوفاء بالالتزام الذي قطعته مع الولايات المتحدة يوم 14 تموز 2015 في فيينا، وإنهم يريدون إخبار الكونغرس الأميركي الآن بأن بلدانهم ستظل تراعي الالتزامات التي قدمتها بالتعاون مع الولايات المتحدة، مع تحذيرهم من العواقب الوخيمة المترتبة على الانسحاب الأميركي من اتفاق فيينا.

واكد كتاب هذا المقال انهم يعتزمون كتابة رسالة سيجري نشرها يومي الخميس والجمعة في كبرى الصحف في فرنسا وألمانيا وبريطانيا تدعو أعضاء الكونغرس الأميركي إلى تقديم دعمهم الكامل للاتفاق النووي ومنع حكومتهم من الانسحاب من هذا الإنجاز الدبلوماسي الهائل.

وتحمل الرسالة المزمع نشرها تواقيع أكثر من 500 عضو في الجمعية الوطنية الفرنسية والبرلمان الألماني ومجلس العموم البريطاني –362 فرنسي و70 بريطانياً و75 ألمانياً– يمثلون كل الأحزاب والتوجهات السياسية في الدول الثلاث.

ويقول هؤلاء "قد يختلف الموقعون حول السياسات الداخلية وقضايا دولية أخرى، لكنهم يتفقون على شيء واحد وهو أن الاتفاق الإيراني هو إنجاز هام يخدم أمنهم الجماعي، في الشرق الأوسط وخارجه"، مشيرين إلى أنه "في النهاية هناك حاجة إلى بناء نظام عالمي أكثر عدلاً يستند إلى قيم الحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ليس لمواجهة إيران فحسب، ولكن أيضاً للمساعدة في التوصل إلى تفاهم بين إيران والمملكة العربية السعودية بوصفهما أبرز خصمين في الشرق الأوسط اليوم؛ ولتقديم بديل موثوق به للأيديولوجيات المتطرفة التي تتغذى على الاضطرابات والفوضى والقمع والفساد في أجزاء كثيرة من العالم؛ ولتعزيز مبادئ الديمقراطية، التي ضحى العديد من الأميركيين بأرواحهم لمساعدة أوروبا على تحقيقها والتحرر من الفاشية في الماضي غير البعيد".

روسيا تشهر ورقة تقسيم سورية: الضربة الثلاثية قتلت "جنيف"

موسكو - العربي الجديد 21\4\2018

بعد أسبوع على الضربة الثلاثية التي وجّهتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للنظام السوري رداً على الهجوم الكيميائي على مدينة دوما، برزت تساؤلات روسية يرى كثيرون أنها مريبة حول "إمكان بقاء سورية دولة واحدة"، وكأن موسكو بذلك تشهر ورقة تقسيم سورية بشكل ربما يبدو بريئاً، لكنه قد لا يكون كذلك، في ظل الحديث عن احتمال عودة للمفاوضات السياسية التي يسعى الكرملين إلى دفنها مع مسار جنيف. ويتزامن ذلك مع استمرار منع موسكو والنظام السوري، فريق التحقيق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الوصول إلى مكان الهجوم الكيميائي على دوما، بحججٍ أمنية، والادعاء بأن خبراء المنظمة لم يصلوا إلى دوما "بسبب قصف المسلحين"، وهو ما يناقض المشهد على الأرض، فمسلحو المعارضة خرجوا من المدينة قبل نحو 10 أيام، كما أن صحافيين روساً وآخرين موالين للنظام يعملون من داخل دوما منذ أيام من دون أن يتعرضوا لأي أذى، وهو أمر قد يؤكد الاتهامات الغربية لروسيا والنظام بالسعي لـ"تطهير" موقع الهجوم في دوما من الأدلة قبل السماح للمحققين الدوليين بالوصول إليه.

وفي وقت عادت فيه الدعوات لحل سياسي للصراع السوري، برز كلام نائب وزير الخارجية سيرغي ريابكوف الذي قال إن موسكو لا تعلم كيف سيتطور الوضع في سورية في ما يتعلق بالحفاظ على وحدة أراضيها. ونسبت وكالة "انترفاكس" لريابكوف قوله: "لا نعرف كيف سيتطور الوضع في ما يتعلق بمسألة إن كان من الممكن أن تبقى سورية دولة واحدة". وقد تكون النتيجة المنطقية لهذا الكلام، أن يصبح موضوع تقسيم سورية مطروحاً بقوة في الإعلام وفي السجال السياسي المرتبط بالملف السوري، ليصبح الأمر "عادياً" ويتسلل بعدها كبند صالح للنقاش.

وفي السياق نفسه، حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من "وجود محاولات تهدف إلى تدمير سورية وتقسيمها وإبقاء تواجد قوات أجنبية في أراضيها إلى الأبد"، معلناً رفض موسكو لها. وذكر لافروف، أثناء مؤتمر صحافي أمس في موسكو مع نظيرته النمساوية كارين كنايسل، أن هذه المحاولات التي تأتي في إطار "الهندسة الجيوسياسية" تخالف الاتفاقات الدولية بخصوص تسوية الأزمة السورية، مؤكداً ضرورة حل الأزمة على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي وضمن إطار العملية السياسية التي يقودها السوريون.

وطالب الولايات المتحدة، رداً على اتهاماتها الموجهة إلى موسكو والنظام السوري بإعاقة وصول خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى موقع هجوم دوما، بتقديم الأدلة التي تتحدث عنها، مشيراً إلى أن واشنطن وباريس لم ترسلا خبراءهما إلى دوما على الرغم من موافقة موسكو على ذلك، مضيفاً "من الواضح للجميع من يحاول منع دخول خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى مدينة دوما، ولا يجب تشويه الحقيقة".

ولوّح وزير الخارجية الروسي بتسليم أنظمة "إس-300" الصاروخية المضادة للطائرات لنظام بشار الأسد، بعد الضربة الثلاثية. ومضى قائلاً: "الآن ليس لدينا أي التزامات أخلاقية. كانت لدينا التزامات أخلاقية وتعهدنا بألا نفعل ذلك منذ عشر سنوات على ما أعتقد بناء على طلب من شركائنا المعروفين". وكشف أنه قبل الضربات على أهداف سورية أبلغت موسكو مسؤولين أميركيين بالمناطق السورية التي تمثّل "خطوطاً حمراء" بالنسبة لروسيا، معلناً أن الجيش الأميركي لم يتجاوز هذه الخطوط. وأوضح لافروف أنه على قناعة أيضاً بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأميركي دونالد ترامب لن يسمحا بمواجهة مسلحة بين البلدين. وذكر الوزير أنه لم يسمع عن مبادرة نمساوية للتوسط بين روسيا والغرب في الملف السوري، مضيفاً أن الوساطة الوحيدة التي تحتاج إليها سورية هي بين جميع أطراف الأزمة لإقناعها بالجلوس حول طاولة المفاوضات على أساس المبادئ المنسقة وإطلاق حوار مباشر، كما ينص عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.

في السياق، وبعد لقائه المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا في موسكو أمس، اعتبر لافروف أن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا "لم تقصف سورية فحسب، بل ومفاوضات جنيف أيضاً"، مؤكداً أن لدى موسكو والأمم المتحدة فهم حول كيفية تجاوز الوضع الصعب الحالي في سورية. من جهته، اعتبر دي ميستورا، أن التصعيد العسكري الأخير في سورية، المتمثل بالضربات الأميركية-الفرنسية-البريطانية ضد أهداف تابعة للنظام، "غير مفيد للمسار السياسي السوري"، مضيفاً أن "آليات خفض التصعيد في سورية لا تزال تعمل".

كذلك، قال وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو خلال لقائه في موسكو أمس مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا، إن الضربات الجوية التي قادتها الولايات المتحدة في سورية أضرت بعملية السلام. واعتبر أن وقت تنفيذ الضربات الجوية التي وقعت مطلع الأسبوع كان الأسوأ على الإطلاق.

أما على الأرض وبعد أسبوعين من الهجوم الكيميائي على دوما، لم يستطع محققو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الوصول إلى مكان الهجوم، وسط تحجج موسكو بخطر المسلحين. ووردت صباح أمس معلومات عن دخول سيارة لفريق المحققين إلى المدينة، قبل أن يتم التوضيح لاحقاً أن مركبة تستخدم لوحة معدنية من النوع الذي تستخدمه منظمات دولية كانت في منطقة قريبة من موقع الهجوم الكيميائي في دوما ترافقها الشرطة العسكرية الروسية، بحسب وكالة "رويترز". ولم تسمح قوات النظام السوري للصحافيين بالاقتراب من القافلة التي شملت المركبة. وكان فريق تقصي الحقائق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وصل السبت إلى دمشق، وينتظر منذ ذلك الحين زيارة دوما لبدء عمله الميداني. وعرض النظام على الفريق مقابلة "22 شاهد عيان يمكن إحضارهم إلى دمشق"، وفق ما أعلنت المنظمة.

وتحجّجت موسكو بوجود مسلحين في المدينة، وقال المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ميخائيل بوغدانوف، أمس إن "خبراء المنظمة لم يصلوا إلى دوما حتى الآن بسبب قصف المسلحين". وادعى أن عسكريين روسا يجرون مفاوضات مكثفة مع المسلحين لضمان وصول الخبراء إلى المدينة. وحول الضربة الثلاثية، قال بوغدانوف إنها أساءت للعملية السياسة، لكنه شدد على أن هذه العملية لا بديل عنها، معتبراً أن المفاوضات حول التسوية في سورية مستحيلة من دون مشاركة موسكو والنظام السوري، معرباً عن أمل روسيا في أن تجري الجولة الجديدة للمفاوضات السورية في جنيف في أسرع وقت ممكن. وعن احتمال توريد منظومات "إس-300" الروسية لنظام الأسد، قال المبعوث الروسي: "إنه موضوع يتم النظر فيه دائماً ومنذ زمن طويل، لكننا تلقينا طلبات بعدم الإقدام على هذه الخطوة. أما بعد أن بدأوا في توجيه ضربات إلى سورية فيتضح أن المنطق هو أن الضرب سيستمر دون أي مبرر، لكن يجب أن يتمكن السوريون من الدفاع عن سيادة بلادهم وسلامة أراضيهم".

غير أن تبرير روسيا لمنع وصول فريق تقصي الحقائق إلى دوما بوجود مسلحين، يثير تشكيكاً كبيراً، وهو ما أشار إليه متحدث باسم الخارجية الألمانية أمس، إذ قال إن تمكّن صحافيين روساً من زيارة مواقع في

سورية لم يستطع مفتشو الأسلحة الكيميائية دخولها يثير تساؤلات. كما كانت الولايات المتحدة قالت الخميس إن لديها معلومات موثوقة تشير إلى أن روسيا ونظام الأسد يحاولان "تطهير" موقع الهجوم في دوما. ويشدد خبراء على ضرورة وصول الفريق إلى مكان الحادث في أسرع وقت ممكن، خصوصاً أن هناك تأخيراً يتخطى كثيراً ما تحدده قواعد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أي بين 24 إلى 48 ساعة.

وزير سابق يكشف عن كارثة جديدة تهدد مصر.. هذه تداعياتها

القاهرة- عربي21- محمد سندباد 21\4\2018

لم يعد سد النهضة الإثيوبي التهديد الوحيد لحصة مصر التاريخية من مياه النيل، وتداعياته السلبية على أمن المصريين المائي والغذائي.

وتسعى إثيوبيا لإنشاء 33 سدا لأغراض مختلفة بخلاف سد النهضة، وسط تحذيرات من تفاقم أزمة نقص المياه من ناحية وتهديد أمن مصر الغذائي من ناحية أخرى.

وكان وزير الري المصري الأسبق، محمود أبوزيد، كشف قبل أيام في المؤتمر الدولي لجامعة الأزهر "الزراعة والتحديات المستقبلية"، عن أن إثيوبيا تعكف حاليا على إنشاء 33 سدا مختلفا، منها 11 لتوليد الكهرباء و22 للتنمية الزراعية، إضافة إلى وجود 4 سدود أساسية أمام سد النهضة.

وحذر "أبو زيد" من أن "سد النهضة سيقلل خصوبة الطمي، ما يؤثر على الزراعة ويقلل من جودة الأراضي، ويتسبب في ندرة المياه، مما يهدد الأمن الغذائي لمصر"، مضيفا: "كل تلك المؤشرات تؤكد أن مصر على حافة كارثة خطيرة".

حياة أو موت

وحمّل أستاذ الاقتصاد الزراعي، عبدالتواب بركات، نظام السيسي مسؤولية تدهور الوضع المائي في مصر، قائلا: "إن تماهي السيسي مع الحكومة الإثيوبية ودخوله في مفاوضات عبثية، والتسليم المطلق بحق إثيوبيا في إقامة سد النهضة، والتفريط في حق المصريين في مياه النيل شجع الإثيوبيين على بناء شبكة السدود".

وقال في تصريحات لـ"عربي21" إن "تشغيل هذه السدود سوف يضاعف الآثار السلبية الاقتصادية، والجرائم الاجتماعية، وتفقد مصر أرضها الزراعية الخصبة بل والحياة المستقرة"، لافتا إلى أنه "عندما تنهي إثيوبيا بناء سد النهضة وتبدأ في ملء خزان السد فسوف تنخفض حصة مصر من مياه النيل بمعدل 25 مليار متر مكعب ما يعني أن بحيرة السد العالي ستفرغ تماما بعد 3 سنوات، وفي السنة الرابعة يبدأ تبوير 4 إلى 5 ملايين فدان."

وأضاف أنه "وفق تصريح وزير الري المصري الحالي أمام غرفة التجارة الأمريكية، فإن انخفاض مياه النيل بمعدل 2% يؤدي إلى تشريد 200 ألف أسرة، ما يعني أن 20 إلى 25 مليون مصري سوف يفقدون مصدر رزقهم"، داعيا السيسي إلى "الانسحاب من اتفاقية مبادئ الخرطوم التي وقعها في 2015 وتدويل القضية حفاظا على حقوق المصريين التاريخية في المياه".

ونوه إلى أن " الفجوة الغذائية التي وصلت إلى 70%، سوف تزداد وتتافقم؛ ما ينذر بحدوث اضطراب مجتمعي أو ما يمكن تسميته "بجرائم المياه"؛ بسب ندرة المياه والصراع عليها، علاوة على دفع كثير من أبناء الريف للهجرة إلى المدن والدول العربية والأجنبية ما يهدد السلم والأمن المصري".

البحث عن بدائل

وكشف الأمين العام لمجلس الوزراء الأسبق، ومستشار المجلس العربي للمياه، صفوت عبد الدايم، أن "أي سدود ستبنى في إثيوبيا على النيل الأزرق سوف تؤثر بشكل سلبي على تدفق المياه في مجرى نهر النيل، ولكن ليس كل هذا العدد مقام على النيل، فإثيوبيا لديها سبعة أنهار لا يصب منها في نهر النيل سوى النيل الأزرق، وفكرة إنشاء السدود مكلفة، وأديس أبابا ليست غنية بما فيه الكفاية".

وأكد لـ"عربي21" أن "مصر قلقة من سد النهضة؛ لأنه سيؤثر على كميات المياه الواردة لها"، مشيرا إلى أن "سياسة إثيوبيا المائية تضر بمصر بشكل قاطع، وأي سد يقام على مجرى النيل يمنحه تحكما في سريانه ويؤثر على تدفقه، فإذا لم يتم دراسة آثار التحكم وأضراره بشكل عادل سيلحق الضرر بالأطراف الأخرى".

وبشأن استعدادات الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات تراجع حصة مصر في مياه النيل، قال إن "هناك بدائل يجب تطبيقها، مثل ترشيد استهلاك المياه بتغيير نمط الري، والتقليل من الزراعات شرهة المياه، والاتجاه نحو التحلية بإقامة محطات تحلية في المدن الساحلية بعد توفر الطاقة وحل مشكلتها؛ لتوفير مياه الشرب"، مشيرا إلى أن هذا سيجنب مصر حدوث أزمة مياه كارثية.

سياسة غير واضحة

وقال أستاذ الأراضي والمياه والبيئة بمركز البحوث الزراعية، محمد نوفل، لـ"عربي21" إن "مصر محرومة أصلا من طمي النيل منذ سنوات عديدة، وتم تعويضه بتعديل طرق التسميد، وأصبحنا نعتمد على الأسمدة العضوية".

وأشار إلى وجود "تخوفات لدى المتخصصين في ملف الري والمياه من سياسة بناء السدود على نهر النيل؛ بسبب توقع زيادة استهلاك كمية المياه بمرور الوقت؛ كنتيجة طبيعية لزيادة معدلات السكان"، مضيفا: "إذا كانت اتفاقية 1959 تنص على أن حصة مصر 55 مليار متر مكعب فاليوم لا بد أن تكون أكثر من ذلك بكثير؛ لأنها في حجمها الحالي غير كافية أصلا".

وفيما يتعلق بقدرة الحكومة على استيعاب حجم المشكلة، أكد "أن الأمر غير واضح، ولا نعرف المستجدات"، مؤكدا أن المفاوض المصري ضعيف، وموضوع المياه هو مسألة حياة أو موت، ومسألة أمن قومي وليس أمنا غذائيا فحسب.

لماذا أسقطت واشنطن كلمة "الاحتلال" الإسرائيلي؟

الجزيرة نت –المصدر : الصحافة الأميركية 21\4\2018

كشف تقرير صحفي أن وزارة الخارجية الأميركية أسقطت بالمرة تقريبا استخدام كلمة "احتلال" من تقريرها السنوي الأخير عن أوضاع حقوق الإنسان في إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ووصف موقع "آشيوس" الإخباري الأميركي هذا التطور بأنه "تحول ذو دلالة" لأن اللغة العامة التي تتحدث بها وزارة الخارجية تُعد في العادة سياسة.

وأوضح الموقع أن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين ودول العالم كافة تقريبا تعتبر سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وهضبة الجولان منذ عام 1967 "احتلالاً عسكريا".

وأشار الموقع إلى أن وزارة الخارجية الأميركية درجت في السنوات السابقة على إصدار تقريرها تحت عنوان "ممارسات حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي المحتلة".

غير أن تقريرها السنوي هذه المرة حمل عنوان "ممارسات حقوق الإنسان في إسرائيل وهضبة الجولان والضفة الغربية وغزة".

وفي تقرير العام المنصرم، تكررت كلمة "احتلال" 43 مرة، لكنها لم تظهر هذه المرة إلا في ست حالات.

من جانبها، أوردت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن تقرير الخارجية الأميركية يصف عددا كبيرا من خروقات حقوق الإنسان بأنها "أخطاء" من جانب منظمات حقوق الإنسان أو التقارير الإعلامية.

وذكر موقع آشيوس أن سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل ديفد فريدمان هو من قاد الحملة الرسمية لإحداث هذا التغيير. ففي ديسمبر/كانون الثاني 2017، أفاد موقع "فورورد" بأن فريدمان طلب من وزارة خارجية بلاده الكف عن استخدام كلمة "احتلال" عند الإشارة إلى الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وبحسب الموقع نفسه، فإن فريدمان اقترح استبدال مصطلح "الأراضي المحتلة" بعبارة "الضفة الغربية".

وخلص آشيوس إلى القول إن من شأن هذا التحول أن يثير حفيظة الفلسطينيين أكثر ويزيد أوار الأزمة بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية بشأن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

يذكر أن السفير الأميركي في إسرائيل فريدمان يوصف بأنه يميني متحمس للاستيطان، وهو صديق مقرب من الرئيس الأميركي ترمب، وينتمي لطائفة من اليهود الأرثوذكس، ويتكلم العبرية بطلاقة.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد وصف السفير الأميركي لدى إسرائيل في مارس/آذار الماضي بأنه "ابن كلب" بسبب تأييده للمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة.

قائد الجيش الايراني: أقصى مدى لعمر "الكيان الصهيوني" هو 25 عاماً

طهران- "القدس" دوت كوم- د ب أ- 2018\4\21

أكد قائد الجيش الايراني اللواء عبد الرحيم موسوي، إن أقصى مدى لعمر "الكيان الصهيوني" هو 25 عاما.

جاء ذلك في كلمة القاها موسوي، بملتقى المدافعين عن مراقد اهل البيت، بمناسبة ذكرى مولد الامام الحسين، ويوم الحرس الثوري، حسبماذكرت وكالة أنباء فارس، اليوم السبت.

وقال "إنه حين يصنع قادة الاستكبار أطراً لاستمرارية الكيان الصهيوني في الحياة لا يمكن السماح بإضافة يوم واحد لاستمرار هذا الكيان المشؤوم وغير المشروع في الحياة".

وأضاف "بالتأكيد ستكون فترة 25 عاما هي أعلى مستوى لازالة الكيان الصهيوني الا انه ذلك لا يعني ان لا يخرج الحرس الثوري من الحدود، وأن لا يشن هجوما على الاعداء".

وتابع "الجيش والحرس الثوري لن يتركا التكاتف والتعاضد حتى انهيار النظام الاستكباري والكيان الصهيوني".

يشار إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، قد هدد أمس الجمعة، إن الجيش لإسرائيلي مستعد لأي تهديد من قبل إيران، متعهدا بمحاربة كل من يحاول إلحاق الأذى بإسرائيل.

تم بحمد الله